

اثر تطور الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000-2023

The impact of the development of agricultural investment on economic growth in Algeria, A standard study using the vector autoregressive model during the period 2000-2023

مستوي عادل^{1*}¹أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mest.adel@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/07

تاريخ الاستلام: 2025/02/28

الملخص:	Abstract :
نسعى من خلال هذه الدراسة العلمية إلى تسليط الضوء على متغيرين هامين في الاقتصاد الوطني، إذ يتعلق الأمر بالاستثمار الفلاحي والذي يعتبر احد أهم محركات الاقتصاد من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث نهدف إلى نمذجة العلاقة الإحصائية بينهما باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2023. ولقد بينت الدراسة في جانبها النظري ضعف مكانة الاستثمار الفلاحي ضمن إستراتيجية الدولة الاستثمارية رغم أهميته الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فلقد بينت الدراسة عدم وجود علاقة تأثير بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل وهذا ما أثبتته اختباري جرنجر وجوهانسن وكذا نتائج تقدير النموذج VAR(1). الكلمات الدالة: الاستثمار الفلاحي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، السببية، التكامل المشترك. تصنيفات JEL: Q14, O47	Through this scientific study, we aim to put attention on two important variables in the national economy, as it relates to agricultural investment, which is considered one of the most important factors of the economy one side, and economic growth on the other side, as we would like to model the statistical relationship between them by using the autoregressive VAR model during the period 2000-2023. The study showed in its theoretical aspect the weak position of agricultural investment within the state's investment strategy despite its economic importance, while in the applied aspect, the study showed the absence of relationship impact between agricultural investment and economic growth in the short and long term, which has proven by the Granger and Johansen tests as well as the results of the VAR(1) model estimation Keywords: Agricultural investment, economic growth, economic development, causality, joint integration.. JEL Classification Codes : Q14, O47

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تشكل الفلاحة احد القطاعات الأساسية في الاقتصاد وتحجز مكانة هامة لها ضمن أجندة المخططات التنموية في أي بلد، حيث تساهم في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من جهة كما تساهم في خلق فرص الشغل ومنه التقليل من البطالة، زيادة الناتج الوطني، فضلا عن مساهمتها في تنمية المناطق الريفية والمناطق الفلاحية... من جهة أخرى، وعليه يعتبر الاستثمار في القطاع الفلاحي أولوية من أوليات أي سياسة أو إستراتيجية اقتصادية وذلك لاعتباره احد محركات النمو والتنمية الاقتصادية.

من جانب آخر يعتبر النمو الاقتصادي من بين العناصر والمؤشرات الهامة في الاقتصاد والتي تسعى البلدان المتقدمة والبلدان النامية بلوغها على حد سواء، ويرتبط تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي بحجم الاستثمارات المخططة، المستوى التكنولوجي للبلد، حجم رأس المال، مستوى الإنتاجية، هيكل رأس المال البشري ومستوى مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وغيرها.

والجزائر وسعيها منها للنهوض بالاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي عملت في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي، ومخططات دعم وتوظيف النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2023 على تبني جملة من المشاريع والاستثمارات في عدد من القطاعات لاسيما قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية... والقطاع الفلاحي، هذا الأخير والذي كانت تهدف من خلاله إلى رفع مستوى الإنتاج الفلاحي من الحبوب واللحوم والحليب وغيرها، تحقيق التنمية الفلاحية وتحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية، توفير مناصب الشغل، تقليل فاتورة الواردات الغذائية ومنه تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي... وغيرها.

وعليه وانطلاقا مما سبق تم صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة العلمية في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو اثر تطور حجم الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

وفي ذات السياق لقد أمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطور الاستثمارات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وما مكانتها ضمن الخطة الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في هذه الفترة؟

- هل هناك علاقة سببية بين تطور حجم الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

- هل هناك علاقة تأثير طويلة الأجل بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيتين التاليين:

- عدم وجود اثر لتطور حجم الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

- عدم وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين تطور حجم الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يهدف من خلال هذه الدراسة العلمية إلى تحليل واقع تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 من جهة، ونمذجة العلاقة الإحصائية بينهما باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال تلك الفترة من جهة أخرى.

المحور الأول : الاستثمار الفلاحي ومكانته ضمن الإستراتيجية التنموية للجزائر في الفترة 2000-2023

شهدت الجزائر في بداية مطلع الالفينات من هذا القرن سياسة تنموية جديدة جاءت في إطار مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي ومخططات دعم وتوطيد النمو الاقتصادي، حيث كللت هذه السياسة ببعث جملة من الاستثمارات والمشاريع التنموية في عدد من القطاعات، وتزامنا مع هذه المخططات عملت الدولة على تبني قانون جديد للاستثمار وهو القانون 03-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، كما عملت على تشجيع الاستثمار والشراكة الأجنبية في جميع القطاعات.

وفي هذا الجانب ارتأينا إلى تحديد مفهوم الاستثمار الفلاحي وأهميته الاقتصادية، تحليل تطور حجم مخصصات الاستثمار الفلاحي مقارنة بالاستثمارات الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-2023 كما يلي:

1- مفهوم الاستثمار الفلاحي وأهمية الاقتصادية

تعرف الاستثمارات أنها الإنفاق على الأصول لغرض زيادة الإنتاجية، ويعرف الاستثمار الفلاحي انه الإنفاق لغرض الحصول أو الاستحواذ على أراضي زراعية، معدات والآلات زراعية، الأشجار والماشية وغيرها، لغرض زيادة وتنوع الإنتاج، تحقيق الأرباح وخلق قيمة (Mengoub, 2018, p02)، كما يعرف انه التخلي عن شيء ما الآن كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي يسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم (سهيلة، 2017، ص34)، ويعرف أيضا انه دمج عوامل الإنتاج الفلاحية (الأرض، العمل ورأس المال) وتشغيلها لأجل إنتاج مواد فلاحية وغذائية لتلبية الطلب المحلي (بن جواد، 2022، ص137)، أو التصدير.

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار الفلاحي انه توجيه الفوائض المالية أو المدخرات نحو اقتناء معدات، أجهزة وعوامل إنتاج فلاحية لغرض القيام بانجاز مشاريع فلاحية أو توسيع أخرى بغية تحقيق منتجات فلاحية.

من جهة أخرى يكتسي الاستثمار الفلاحي أهمية بالغة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فهو من الاستثمارات الموفرة لمناصب الشغل، إذ تشير الإحصائيات أن القطاع الفلاحي الجزائري يوظف في السنوات الراهنة حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون 74% من اليد العاملة الريفية و24% من اليد العاملة الوطنية (موقع مصالح الوزير، 2024)، كما يعمل الاستثمار الفلاحي على تشغيل الطاقات العاطلة من رأسمال وأراضي وماء وغيرها في إنتاج منتجات استهلاكية أو لغرض التصدير.

أضف إلى ذلك يساهم الاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي للبلد وهذا ما يعمل على تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي، فعلى مدى العقد الماضي أبرزت أزمات الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم مدى أهمية التنمية الزراعية (منظمة التعاون الاسلامي، 2016، vii)، أي أهمية الاستثمار والمشاريع الفلاحية، وفي الجزائر فالقطاع الفلاحي يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية (موقع مصالح الوزير، 2024).

بصفة عامة يلعب الاستثمار الفلاحي دورا حيويا في النمو الاقتصادي، فهو يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويحفز على خلق فرص العمل وكذا نمو الدخل (OCDE, 2015, P15)، كما تشكل الاستثمارات الفلاحية

الأساس والقوة الدافعة للتنمية المستدامة فضلا عن الحد من الفقر والجوع (Saifull,2023,p:v)، من جانب آخر تكمن أهمية الاستثمار الفلاحي أيضا في تحقيق التوازن الإقليمي للبلد.

2- تطور حجم الاستثمارات الفلاحية وبعض مدخلات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

ترتكز الاستثمارات الفلاحية في الجزائر على عدد من المجالات حيث تشمل: الهياكل القاعدية لاسيما المتعلقة ببناء السدود وتعبيد الطرق الريفية، استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، تطوير شبكات الري وتحديثها من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة، العمل على حماية الغابات والأراضي الرعوية وتوسيع مساحتها من خلال عمليات التشجير تطوير مشاتل الأشجار الغابية والنباتات الرعوية (مسعود، 2022، ص155). وضمن هذه المجالات حددت الدولة قائمة الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي والتي تشمل: زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة النباتات الزيتية، زراعة الشمندر السكري، إنتاج الحليب، إنتاج اللحوم، القطن، تكثرير البذور (وزارة الفلاحة الجزائرية، 2024).

من جانب آخر لقد تطور حجم الاعتمادات المالية المتعلقة بالاستثمارات الفلاحية مقارنة بالاستثمارات الكلية أي ميزانية التجهيز للجزائر خلال الفترة 2000-2023 كما يلي:

الجدول رقم 1- تطور حجم الاعتمادات المالية الاستثمارية الفلاحية مقارنة بالاعتمادات المالية الخاصة بميزانية التجهيز للجزائر خلال الفترة 2000-2023. الوحدة: دج بالأسعار الجارية.

السنة	الاعتمادات المالية الاستثمارية الفلاحية IA	الاعتمادات المالية الخاصة بميزانية التجهيز	النسبة %
2000	51 235 000 000	346 010 000 000	14,81%
2001	75 136 000 000	503 600 000 000	14,92%
2002	82 450 000 000	548 978 000 000	15,02%
2003	94 210 000 000	669 424 000 000	14,07%
2004	85 115 000 000	720 000 000 000	11,82%
2005	132 510 000 000	1 047 710 000 000	12,65%
2006	278 033 900 000	2 115 879 320 000	13,14%
2007	237 156 000 000	2 294 050 360 000	10,34%
2008	336 480 020 000	2 519 002 500 000	13,36%
2009	359 400 000 000	2 813 317 100 000	12,77%
2010	336 176 000 000	3 022 861 000 000	11,12%
2011	394 550 200 000	3 981 380 741 000	9,91%
2012	301 257 000 000	2 820 416 581 000	10,68%
2013	129 613 000 000	2 544 206 660 000	5,09%
2014	203 520 500 000	2 941 714 210 000	6,92%
2015	314 551 200 000	3 781 448 830 000	8,32%
2016	271 432 500 000	3 176 848 243 000	8,54%

2017	151 655 000 000	2 291 373 620 000	6,62%
2018	211 296 537 000	4 043 316 025 000	5,23%
2019	235 599 403 000	3 602 681 942 000	6,54%
2020	209 534 228 000	2 929 673 231 000	7,15%
2021	229 372 239 000	2 978 175 923 000	7,70%
2022	253 446 227 000	3 913 170 172 000	6,48%
2023	799 722 092 000	-	-

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية، 2000...2023.

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن حجم الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر شهدت تطورا متذبذبا خلال الفترة 2000-2023، حيث سجلنا ارتفاعا من 51,23 مليار دج سنة 2000 إلى 94,21 مليار دج سنة 2003، بعدها شهد حجم هذه الاعتمادات تراجعا سنة 2004 إلى 85,11 مليار دج ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة وإستراتيجيتها في توزيع الاستثمارات على القطاعات، كما سجلنا تزايدا خلال الفترة 2005-2011 وذلك من 132,51 مليار دج سنة 2005 إلى 394,55 مليار دج سنة 2011 وهي أقصى قيمة خلال هذه الفترة، ليعرف من جديد تراجعا تارة وتزايدا تارة أخرى ليصل حجم هذه الاعتمادات إلى 235,59 مليار دج سنة 2019 ثم ينخفض إلى 209,53 مليار دج سنة 2020 ويمكن تفسير هذا الانخفاض بانعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد الوطني ومداخيل واستثمارات الدولة آنذاك، بعدها شهد حجم الاعتمادات المالية للاستثمار الفلاحي نموا متزايدا حيث بلغ 799,72 مليار دج سنة 2023 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة 2000-2023.

من جهة أخرى تراوحت نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار الفلاحي من الاعتمادات المالية الاستثمارية الكلية أي ميزانية التجهيز في الجزائر بين 5,09% و 15,02% خلال الفترة 2000-2023، حيث سجلنا نسبة 14,81% سنة 2000 لترتفع هذه النسبة إلى 15,02% سنة 2002 وتنخفض إلى أدنى مستوياتها 5,09% سنة 2013، وتشهد هذه النسبة بعد ذلك ارتفاعا وانخفاضا أي تذبذبا، حيث سجلنا نسبة 5,23% سنة 2018 و 7,70% سنة 2021 و 6,48% سنة 2022.

وفي خضم هذه المؤشرات يمكن القول أن القطاع الفلاحي أي الاستثمارات الفلاحية في الجزائر لم تحض بالأهمية الكبرى التي تحظى بها بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى، وهذا ما انعكس على التنمية الفلاحية وبعض المؤشرات الفلاحية والاقتصادية في الجزائر كالأمن والاكتفاء الغذائي، الصادرات الفلاحية والصناعات الغذائية وغيرها.

ويمكن تفسير انخفاض الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار الفلاحي وتراجعها أحيانا مقارنة بالاعتمادات الاستثمارية الكلية أي ميزانية التجهيز خلال الفترة 2000-2023 بسياسة وإستراتيجية الدولة في تركيز اهتمامها أكثر على قطاعات دون أخرى لا سيما تلك المتعلقة البنى القاعدية أي الاستثمار في قطاع النقل، الطرق السيارة، المحروقات والسكن والهياكل القاعدية الأخرى وبصفة أقل القطاع الفلاحي، أضف إلى ذلك عدم استقرار المداخيل المالية للبلاد نتيجة لتذبذب أسعار النفط كان له انعكاس كبير على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار

الفلاحي خاصة، وفي ذات السياق لقد كان انعكاس السياسة التقشفية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2016-2020 واضح على تراجع حجم الاستثمار الفلاحي.

أضف إلى ذلك يشير الواقع الاقتصادي في الجزائر إلى أن القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2023 لم يسجل رؤية واضحة وإستراتيجية بعيدة المدى، رغم تحقيق بعض المؤشرات الايجابية كالأمن والاكتفاء الغذائي والناتجة عن تسقيف أسعار المواد الغذائية الأساسية، محاربة المضاربة وضمان توفير الموارد الغذائية عن طريق الاستيراد الأمر الذي لم يعجل بالتنمية في القطاع الفلاحي.

من جهة أخرى لقد تطور حجم بعض مدخلات القطاع الفلاحي ونخص بالذكر عدد الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفترة 2012-2021 كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم-2: تطور عدد الجرارات والحاصدات في الجزائر خلال الفترة 2012-2021

السنة	الحاصدات	الجرارات	السنة	الحاصدات	الجرارات
2012	9521	102055	2017	10140	110968
2013	9619	103635	2018	10584	111505
2014	9713	105789	2019	10974	112095
2015	9785	108551	2020	11254	112610
2016	9833	110261	2021	11534	113125

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير المنظمة العربية للزراعة FAO لسنة 2015...2022.

يبين الجدول أعلاه أن عدد الجرارات الفلاحية في الجزائر تطور من 102055 جرار سنة 2012 إلى 110261 جرار سنة 2016 ليصل إلى 113125 جرار فلاحي سنة 2021، كما توضح أرقام الجدول أعلاه أن عدد الحاصدات بلغ 9521 حاصدة سنة 2012 ليتطور هذا الرقم إلى 10140 حاصدة سنة 2017 ويصل إلى 11534 حاصدة سنة 2021، فبالرغم من التوسع الفلاحي في الجزائر ونمو الاستثمارات الفلاحية في بعض الفترات إلا أن عدد هذه الجرارات والحاصدات لم يشهد تزايدا كبيرا، ويرجع ذلك لضعف الصناعة الميكانيكية في الجزائر من جهة ونقص استيراد هاتين الآلتين من جهة أخرى، أضف إلى ذلك تراجع معدل هطول الأمطار في الجزائر في السنوات الأخيرة والذي اثر على نمو وتطور زراعة الحبوب والشعب الفلاحية الأخرى في بعض المناطق من الوطن والذي كان له انعكاس مباشر على تطور حجم المدخلات الفلاحية في الجزائر.

3- أهم العراقيل، التحديات والصعوبات التي تواجه الاستثمار الفلاحي في الجزائر

يعاني الاستثمار الفلاحي في الجزائر من جملة من العراقيل منها ما يتعلق بالجانب المالي وأخرى في تتعلق بالطبيعة وأخرى بالجانب البشري وغيرها، وفيما يمكن تشخيص أهم هذه العراقيل، التحديات والصعوبات:

- ضعف مكانة الاستثمار الفلاحي ضمن البرامج والمخططات التنموية للبلد وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى إستراتيجية الدولة وتوجهتها الاقتصادية؛

- ضعف المخصصات المالية الاستثمارية للقطاع الفلاحي في الجزائر وتراجعها تارة ويرجع ذلك لتراجع المداخيل المالية للبلد والتي انعكست سلبا على المشاريع الاستثمارية والمشاريع التنموية في شكل سياسة تقشفية لاسيما خلال الفترة 2016-2020؛
- تراجع المستثمرات الفلاحية الصغيرة موازاة مع تراجع عدد العمال في القطاع الفلاحي وذلك نتيجة للزوح الريفي وعدم توفر البنى القاعدية وظروف العيش اللاتق في المناطق الريفية والجبلية؛
- التصحر، الجفاف ونقص تساقط الأمطار؛
- قلة المكننة، التكنولوجيا والوسائل الميكانيكية كالآلات، الجرارات وآلات الحصاد والسقي والنقل وغيرها؛
- ارتفاع درجة المخاطرة في المشاريع الاستثمارية الفلاحية؛
- تفشي البيروقراطية وكذا تلاعب المستثمرين المحليين بالمشاريع الموافق عليها من طرف الولاية المعنية (مسلم، 2012، ص 139)؛
- احتلال الجزائر المرتبة 107 من أصل 180 دولة برصيد 34 نقطة سنة 2024 في مؤشر الفساد الدولي (منظمة الفساد الدولية، 2025) وهذا ما ينعكس على الشراكة والاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المحور الثاني: تحليل واقع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2023

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المواضيع تناولا من قبل الباحثين في المجال الاقتصادي، كما يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة والتي تحظى باهتمام بالغ، حيث لا يمكن أن نتوقع حدوث تنمية اقتصادية من دون حدوث نمو اقتصادي مستمر ومتزايد في البلد.

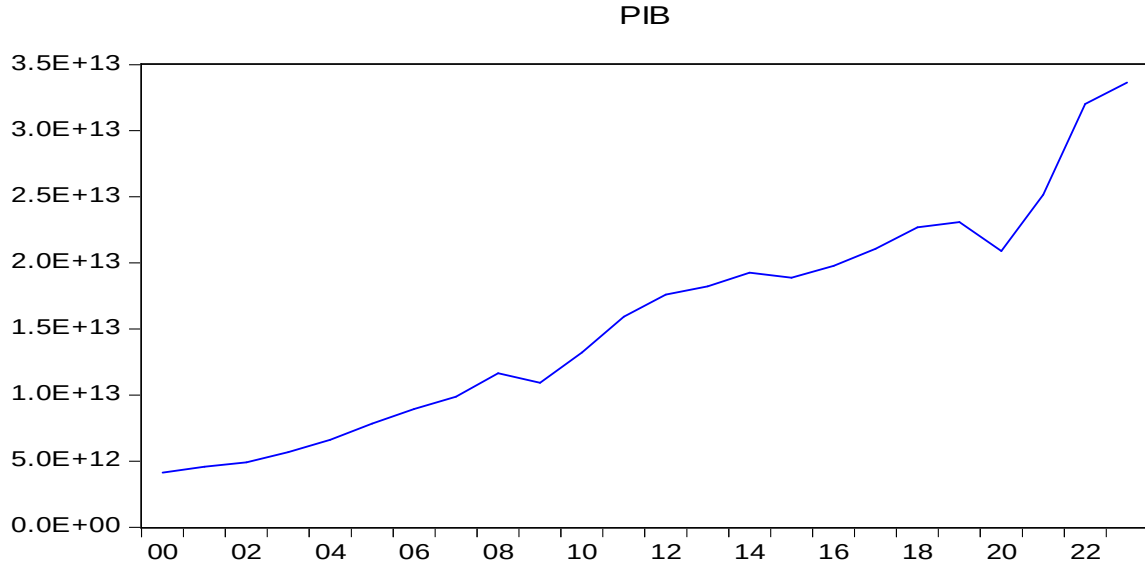
والنمو الاقتصادي يعني الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (العمرى، 2013، ص 41)، كما يعني الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة محددة بسنة.

وفيما يلي يمكن تشخيص وتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2023، وكذا تطور مساهمة القطاع الفلاحي وبعض القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كما يلي:

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2000-2023

لقد تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2023 كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2000-2023
بالأسعار الجارية: دج



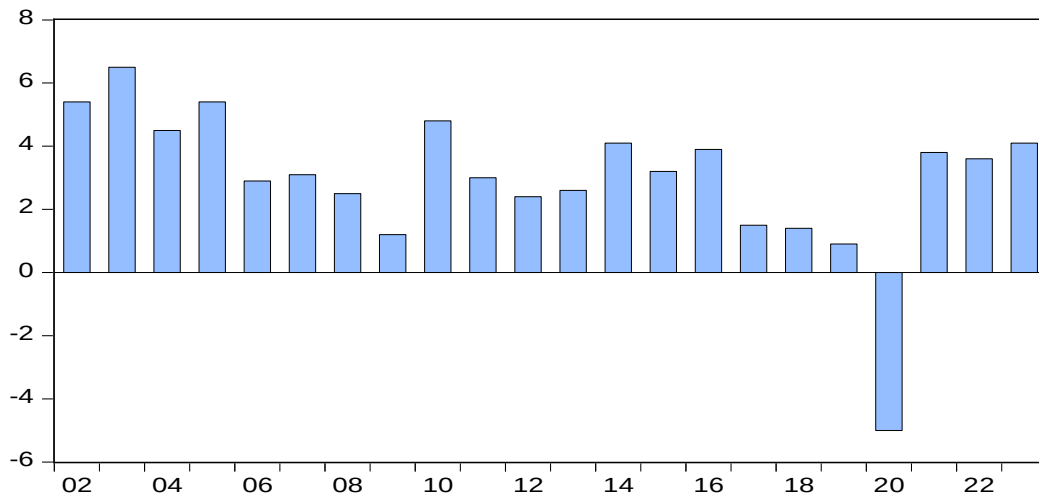
المصدر: مخرجات نظام Eviews8 انطلاقا من الملحق رقم 01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الناتج الداخلي الخام PIB تطور من 4123 مليار دج سنة 2000 إلى 7843 مليار دج سنة 2005 بمعدل زيادة يقارب 90%، وهذا نتيجة لانتعاش الاقتصاد الوطني في هذه الفترة بسبب تحسن المداخيل البترولية وزيادة الاستثمارات ومنه الناتج الكلي، كما شهد هذا الناتج ارتفاعا مستمر من 8941 مليار دج سنة 2006 إلى 17611 مليار دج سنة 2012، ليصل إلى 21 071 مليار دج سنة 2017، ثم يزداد ليصل إلى 33638 مليار دج سنة 2023 وللإطلاع بدقة أكثر انظر الملحق رقم 1.

2-تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

لقد تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2002-2023 كما يوضحه الجدول الموالي:

الشكل رقم 2-: يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2002-2023.
La croissance économique



المصدر: مخرجات نظام Eviews8 انطلاقا من الملحق رقم 01.

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تطور بوتيرة متذبذبة أي تارة متزايدة وتارة متناقصة خلال الفترة 2002-2023، حيث سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو 5,4% سنة 2002 وسجل معدل 2,9% سنة 2006، لينخفض هذا المعدل إلى 1,2% سنة 2009، ويعرف ارتفاعا محسوسا إلى 4,8% سنة 2010، ليشهد بعدها انخفاضا وارتفاعا أيضا أين سجل 3,9% سنة 2016، ومعدل سالب أي تراجع كبير وحاد في النشاط الاقتصادي سنة 2020 إذ سجلنا معدل -5% وبعدها شهد هذا المعدل ارتفاعا سنة 2023 إلى 4,1%. من جهة أخرى يمكن تفسير تذبذب تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2002-2023 إلى عدة أسباب منها: انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 على أسعار النفط والمداخيل البترولية وعلى النشاط الاقتصادي في الجزائر من جهة، والسياسة الاقتصادية والمخططات التنموية الغير متوازنة المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة من جهة أخرى، أضف إلى ذلك أزمة كورونا خلال الفترة 2020-2022 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني والتي اثرت سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر إذ سجلت الجزائر معدل نمو اقتصادي سالب سنة 2020 والذي بلغ -5%.

3- تطور مساهمة القطاع الفلاحي وبعض القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

لقد تطورت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2023 كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-: يبين مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2023.

السنة	مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	8,4	2012	8,77
2001	9,75	2013	9,85
2002	9,22	2014	10,29
2003	9,81	2015	11,58
2004	9,44	2016	12,22
2005	7,69	2017	11,76
2006	7,54	2018	11,87
2007	7,57	2019	12,34
2008	6,59	2020	13,78
2009	9,34	2021	12,18
2010	8,47	2022	11,59
2011	8,11	2023	12,80

المصدر: البنك الدولي، على الموقع: <https://www.albankaldawli.org> ، تاريخ الاطلاع: 2024-10-12.

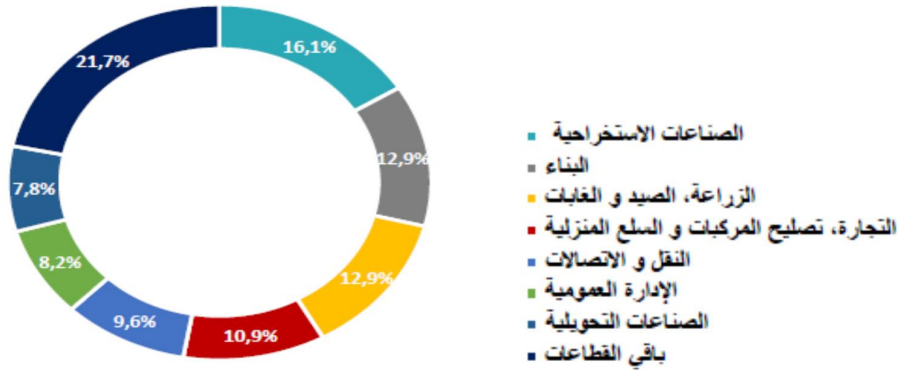
يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بلغت 8,40% سنة 2000 لترتفع هذه النسبة تارة وتنخفض تارة أخرى، إذ بلغت 9,81 % سنة 2003 لتخضع إلى ادنى

مستوياتها 6,59 % سنة 2008 ثم ترتفع إلى 10,29 % سنة 2014 وترتفع أيضا إلى 13,78 % سنة 2020 وتنخفض إلى 12,80 % سنة 2023.

ويمكن إرجاع ضعف مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الخام وتذبذبا إلى عدد من العوامل، لاسيما منها تركيز الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات من جهة، وتباطؤ نمو النشاط الفلاحي في الجزائر نتيجة لمشكل تناقص الأمطار وتراجع عدد سكان الأرياف ونقص العمالة الفلاحية وغيرها من جهة أخرى.

من جهة أخرى يمكن تشخيص مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023 كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 3- نسب مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر لسنة 2023



المصدر: تقرير بنك الجزائر 2023، ص 20.

يتضح من الشكل أعلاه أن القطاع التجاري وتصلح المركبات والسلع المنزلية يساهم بنسبة 10,9 % في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والغابات 12,9 % وقطاع الصناعات الاستخراجية 16,1 %، وقطاع النقل والاتصالات أيضا يساهم بنسبة 9,6 % في الناتج المحلي الإجمالي الخام، وقطاع الإدارات العمومية هو الآخر يساهم ب 8,2 %، حيث تعكس هذه النسب إستراتيجية الدولة في بناء الاقتصاد الوطني بالتركيز على بعض القطاعات دون الأخرى، كما تعكس هذه الأرقام ضعف التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث: تقدير علاقة التأثير بين متغيرة الاستثمار الفلاحي ومتغيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

ارتأينا في هذا الجانب التطبيقي إلى تقدير العلاقة الإحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي PIB والذي يمثل المتغير التابع والاستثمار الفلاحي IA والذي يمثل المتغير المفسر خلال الفترة 2000-2023، وذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model VAR، ويعود اعتمادنا لهذا النموذج لكونه من النماذج الحديثة من جهة، ولكونه يعتمد في تفسيره للظواهر أي المتغير التابع على المتغيرات المفسرة والمتغير التابع نفسه بتأخير زمني من جهة أخرى، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من الاختبارات الإحصائية كاختبار ديكي فولر المحسن ADF (Dickey Fuller Augmenté) (عام 1981) لدراسة استقرارية السلاسل

الزمنية، اختبار جرانجر Granger عام 1969 لدراسة السببية بين المتغيرات واختبار سورن جوهانسن Soren Johansen عام 1988 لدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات.

من جانب آخر اعتمدنا في جمع بيانات المتغيرات المدروسة أي الناتج المحلي الإجمالي والاعتمادات المالية الاستثمارية الفلاحية على بيانات البنك الدولي وقوانين المالية السنوية والتكميلية للجزائر 2023.

1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرة الاستثمار الفلاحي ومتغيرة الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات شرط ضروري عند تقدير النماذج الإحصائية، فاستخدام السلاسل الزمنية الغير مستقرة قد ينجر عنه الحصول على نتائج مضللة وزائفة، ومن الجانب التطبيقي تقوم خورزميات هذا الاختبار على مقارنة القيمة المحسوبة لديكي فولر مع القيمة المجدولة له عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة هنا نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة، والعكس صحيح، ولقد بينت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF ما يلي:

الجدول رقم-4- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية.

المتغيرات		السلسلة الأصلية عند المستوى 5%		الفرق الأول عند المستوى 5%	
النتيجة	احصائية ADF _T	قيمة المحسوبة	النتيجة	احصائية ADF _T	قيمة المحسوبة
الاستثمار الفلاحي IA	1,3401	-1,9564	غير مستقرة	-1.957	3,6883-
الناتج الداخلي الخام PIB	1,467-	2,998-	غير مستقرة	-3.004	-4.1468

(يمكن الإشارة إلى انه تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي LN على السلاسل الزمنية)

المصدر: مخرجات Eviews 8 انطلاقا من الملحق رقم 1.

يتضح من الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي IA غير مستقرة وتصبح مستقرة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى DIA، وأيضا السلسلة الزمنية المتعلقة بالناتج الداخلي الخام PIB غير مستقرة وتصبح مستقرة بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى DPIB. من جانب آخر يتضح من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن كل من السلسلتين تصبح مستقرة عند نفس الدرجة، أي متكاملتين من نفس الدرجة وهذا ما يطرح إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلسلتين أي وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين المتغيرتين، وهذا ما يجزنا إلى إجراء الكشف عن ذلك من خلال اختبار جوهانسن.

2- اختبار سورن جوهانسن عام 1988 "Johansen Cointegration Test" للكشف عن وجود التكامل

المشترك بين متغيرة الاستثمار الفلاحي ومتغيرة النمو الاقتصادي

يعتبر اختبار التكامل المشترك خطوة مهمة في تقدير النماذج الكمية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، وذلك للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرتين أو لا، ومنه تحديد النموذج المدروس إما VAR أو شعاع تصحيح الخطاء VECM، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم 5-: يبين اختبار جوهانس للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

Date: 03/25/25 Time: 03:47
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB IA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.299198	10.06454	15.49471	0.2758
At most 1	0.096924	2.242879	3.841466	0.1342

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات نظام Eviews 8 انطلاقاً من الملحق رقم 1-.

يتضح من خلال الاختبار أعلاه أن:

- اختبار شعاع التكامل الأول None يشير إلى أن: القيمة الإحصائية $\text{Trace Statistic} = 10.06454$ أقل من القيمة $\text{Critical Value} = 15.49471$;

- اختبار شعاع التكامل الثاني At most 1 يشير إلى أن: القيمة الإحصائية $\text{Trace Statistic} = 2.242879$ أقل من القيمة $\text{Critical Value} = 3.841466$.

ونقبل الفرضية الصفرية الدالة على عدم وجود تكامل مشترك ونرفض الفرضية البديلة الدالة على وجود تكامل مشترك لكلا الحالتين أو الشعاعين، ومنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين.

2- اختبار جرنجر للسببية بين متغيرة الاستثمار الفلاحي ومتغيرة النمو الاقتصادي "Granger Causality Tests"

يستخدم اختبار السببية لجرنجر للكشف عن وجود علاقة تأثير بين متغيرتين في الاتجاهين في الأجل القصير، ويعتمد تطبيق هذا الاختبار في هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية الأولى H_0 : الاستثمار الفلاحي DIA لا يسبب الناتج الداخلي الخام DPIB؛

الفرضية البديلة H_1 : الاستثمار الفلاحي DIA يسبب الناتج الداخلي الخام DPIB؛

- الفرضية الصفرية الثانية H_0 : الناتج الداخلي الخام DPIB لا يسبب الاستثمار الفلاحي DIA؛

الفرضية البديلة H_1 : الناتج الداخلي الخام DPIB يسبب الاستثمار الفلاحي DIA.

ولقد بينت نتائج هذا الاختبار ما يلي:

الجدول رقم-6:- اختبار السببية لجرتجرين متغيرة الاستثمار الفلاحي ومتغيرة النمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/25/25 Time: 03:55

Sample: 2000 2023

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIA does not Granger Cause DPIB	21	1.42007	0.2706
DPIB does not Granger Cause DIA		0.85762	0.4428

المصدر: مخرجات 8 Eviews انطلافا من الملحق رقم 1.

يتضح من خلال نتائج الاختبار أعلاه أن:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفريّة الأولى: القيمة الاحتمالية المحسوبة لاختبار جرانجر $Prob_c$ اكبر من القيمة المجدولة 0,05 أي $0.2706 > 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الصفريّة الأولى الدالة على أن متغيرة الاستثمار الفلاحي VAA لا تسبب النمو الاقتصادي DPIB؛

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفريّة الثانية: القيمة الاحتمالية المحسوبة لاختبار جرانجر $Prob_c$ اكبر من القيمة المجدولة 0,05 أي $0.4428 > 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الصفريّة الثانية الدالة على أن متغيرة النمو الاقتصادي DPIB لا تسبب متغيرة الاستثمار الفلاحي VAA.

ومنه لا يوجد علاقة سببية أو تأثير في الاتجاهين بين المتغيرتين في الأجل القصير.

3- تقدير النموذج المدروس VAR، تحليل النتائج المتحصل عليها، واختبار صلاحية النموذج

قبل تقدير النموذج المدروس VAR لابد من تحديد درجة تأخير المتغيرات المفسرة في هذا النموذج، ومنه تقدير النموذج، تحليل النتائج وكذا اختبار صلاحيته وذلك كما يلي:

1-3 تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج المدروس VAR(P)

يعتبر اختبار درجة تأخير النموذج (lg length criteria -lg structure) خطوة هامة في تقدير النموذج VAR، ويعتمد هذا الاختبار على المعايير التالية: LR، FPE، AIC، HQ، SC. ولقد بينت نتائج الاختبار ما يلي:

الجدول رقم-7:- اختبار درجة التأخير المثلى للنموذج المدروس VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PIB IA

Exogenous variables: C

Date: 03/25/25 Time: 04:02

Sample: 2000 2023

Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.47384	NA	0.043796	2.547384	2.646957	2.566822
1	12.47191	61.10777*	0.001803*	-0.647191*	-0.348471*	-0.588878*
2	14.89745	3.638312	0.002147	-0.489745	0.008121	-0.392556
3	17.80627	3.781463	0.002492	-0.380627	0.316386	-0.244563
4	19.02671	1.342487	0.003554	-0.102671	0.793488	0.072269

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: مخرجات 8 Eviews انطلافا من الملحق رقم 1.

يتضح من خلال الجدول أعلاه حول اختبار درجة تأخير النموذج المدروس VAR أن كل معايير هذا الاختبار أي LR ، FPE ، AIC و SC معنوية عند الدرجة الأولى أي التأخير الأول، وعليه نختار التأخير الأول للنموذج أي VAR(1) للدراسة.

2-3: تقدير النموذج المدروس VAR(1)

لقد بينت نتائج التقدير للنموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية النتائج التالية:

الجدول رقم 8-: نتائج تقدير النموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates

Date: 03/20/25 Time: 12:43

Sample (adjusted): 2002 2023

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DPIB	DIA
DPIB(-1)	0.103282 (0.23095) [0.44720]	1.528848 (1.08019) [1.41535]
DIA(-1)	-0.041889 (0.05594) [-0.74887]	-0.091013 (0.26162) [-0.34788]
C	0.083980 (0.02854) [2.94294]	-0.028343 (0.13347) [-0.21236]
R-squared	0.033417	0.095647
Adj. R-squared	-0.068328	0.000452
Sum sq. resids	0.153861	3.365815
S.E. equation	0.089988	0.420890
F-statistic	0.328439	1.004746
Log likelihood	23.37361	-10.56555
Akaike AIC	-1.852146	1.233232
Schwarz SC	-1.703368	1.382011
Mean dependent	0.090559	0.107498
S.D. dependent	0.087063	0.420985
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.001428
Determinant resid covariance		0.001065
Log likelihood		12.85813
Akaike information criterion		-0.623466
Schwarz criterion		-0.325909

المصدر: مخرجات 8 Eviews انطلاقاً من الملحق رقم 1.

أ- التفسير الإحصائي للنموذج المقدر VAR (1)

تبين نتائج تقدير النموذج VAR (1) أعلاه:

$$DPIB = 0.103281931391 * DPIB(-1) - 0.0418891621846 * DIA(-1) + 0.0839798002871$$

- إحصائية ستودنت المحسوبة t_t t-statistics بالنسبة للمتغيرتين (1-DPIB، (1-DIA اقل من القيمة الجدولة T_t والتي تساوي 2 ومنه نقبل الفرضية الصفرية الدالة على عدم معنوية معاملات هاتين المتغيرتين المفسرتين؛

- إحصائية فيشر المحسوبة (F_c -statistic) تساوي إلى $F_c = 0.328439$ وهي اقل من القيمة الجدولة والتي تساوي $F_T = 5$ ، وهذا يدل على عدم قبول المعنوية الكلية للنموذج المدروس (1) VAR :

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.033417$ تشير إلى أن 3,3417% من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام سببها الاستثمار الفلاحي بتأخير زمني واحد والناتج الداخلي الخام بتأخير زمني واحد أيضا والباقي سببه متغيرات أخرى خارج النموذج.

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر (1) VAR

تشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.033417$) إلى انه هناك تأثير ضعيف جدا لتطور حجم الاستثمار الفلاحي على الناتج الداخلي الخام أو النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، حيث يمكن تفسير ذلك بضعف الاستثمارات الفلاحية في الجزائر وانعكاساتها المباشرة على الإنتاج أو الناتج الفلاحي ومنه الناتج الداخلي الخام أي النمو الاقتصادي هذا من جهة، من جهة أخرى يرتبط نمو وزيادة الناتج الداخلي الخام في الجزائر بعدة قطاعات خارج القطاع الفلاحي على غرار قطاع المحروقات وقطاعات أخرى.

ومنه نستنتج انه لا يوجد اثر لتطور حجم الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

3-3- اختبارات صلاحية النموذج المقدر (1) VAR للدراسة

نعني باختبارات صلاحية النموذج للدراسة هو الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للبواقي للنموذج المقدر وكذا اختبار تجانس تباين البواقي و اختبار الجذور القلوبة وغيرها ويمكن القيام بهذه الاختبارات كما يلي:

أ- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج المقدر (1) VAR

يمكن الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للبواقي للنموذج المقدر أعلاه من عدمه بالاعتماد على الاختبار الموالي "Residual Serial Correlation LM Tests".

الجدول رقم 9-: نتائج اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي Residual Portmanteau Tests for

Autocorrelations

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 03/20/25 Time: 12:53
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	0.364745	NA*	0.382114	NA*	NA*
2	3.447127	0.4860	3.772735	0.4376	4
3	4.584915	0.8009	5.090173	0.7479	8
4	6.098373	0.9110	6.939954	0.8616	12
5	7.477991	0.9629	8.725343	0.9243	16
6	10.42178	0.9599	12.77306	0.8869	20
7	14.79963	0.9265	19.19390	0.7416	24
8	15.51445	0.9725	20.31719	0.8526	28

9	21.50946	0.9199	30.46259	0.5444	32
10	22.86272	0.9563	32.94356	0.6147	36
11	25.75958	0.9605	38.73729	0.5271	40
12	26.57060	0.9825	40.52153	0.6215	44

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: مخرجات 8 Eviews انطلافا من الملحق رقم 1.

يتضح من خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations المبين في الجدول أعلاه أن: القيم الإحصائية الاحتمالية Prob المحسوبة كلها تفوق القيمة الاحتمالية المجدولة 0,05 أي (Prob LM-Stat > 0.05)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية الدالة على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (no serial correlation) في النموذج المقدر VAR(1).

ب- اختبار تجانس تباين البواقي للنموذج المقدر VAR(1)

للقيام باختبار تجانس تباين البواقي للنموذج المدروس أعلاه نعلم على اختبار Residual Heteroskedasticity Tests، ولقد بينت نتائج هذا الاختبار ما يلي:

الجدول رقم 10-: يبين نتائج اختبار تجانس تباين البواقي Residual Heteroskedasticity Tests للنموذج المقدر VAR(1)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 03/25/25 Time: 04:09
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
11.32574	12	0.5012

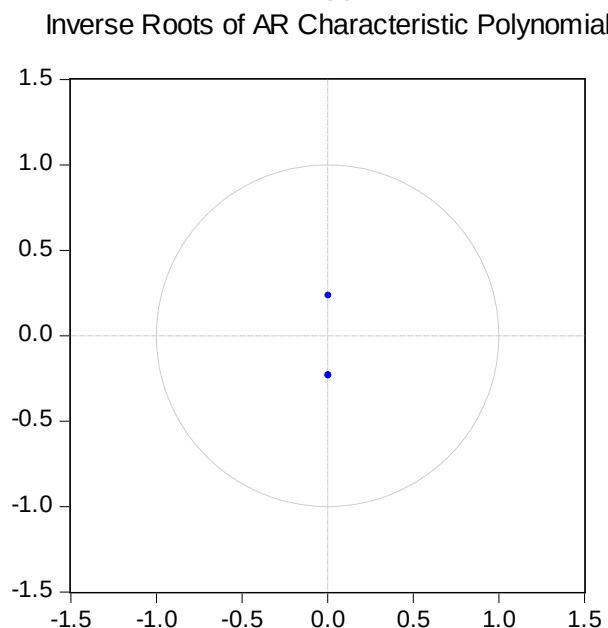
المصدر: مخرجات 8 Eviews انطلافا من الملحق رقم 1.

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية المحسوبة Prob_c لإحصائية Chi-sq تساوي 0,5012 وهي أكبر من القيمة المجدولة والتي تساوي 0,05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية الدالة على وجود تجانس لتباين البواقي للنموذج المدروس أعلاه، أي أن النموذج المدروس لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين البواقي.

ج- اختبار الجذور القلوبة أو العكسية "Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial"

تعتبر استقرارية النموذج المقدر شرط ضروري لصلاحيته ولدقة النتائج، ففي حالة عدم تحقق هذا الشرط يمكن الوقوع في نتائج مضللة وغير دقيقة، وللكشف عن استقرارية النموذج المقدر يمكن الاعتماد على اختبار الجذور العكسية، ووفق هذا الاختبار إذا كان جميع الجذور Inverse Roots بالقيمة المطلقة اقل من الواحد أي تقع داخل دائرة الوحدة نقول أن النموذج المقدر مستقر، وإذا كان أحد الجذور Inverse Roots بالقيمة المطلقة أكبر من الواحد أي يقع خارج دائرة الوحدة فالنموذج المقدر هنا غير مستقر، ولقد بينت نتائج هذا الاختبار على النموذج المدروس VAR(1) أعلاه ما يلي:

الشكل رقم 4- نتائج اختبار الجذور القلوبة "Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial" للنموذج المقدر VAR(1)



المصدر: مخرجات Eviews 8 انطلاقا من الملحق رقم 1.

يتضح من خلال الشكل أعلاه حول اختبار الجذور القلوبة "Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial" للنموذج المقدر VAR(1) أن كل الجذور Inverse Roots بالقيمة المطلقة اقل من الواحد أي تقع داخل دائرة الوحدة هنا نقول أن النموذج المقدر مستقر. من خلال نتائج هذه الاختبارات الثلاث أعلاه يمكن القول أن النموذج المقدر VAR(1) لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس تباين البواقي وعدم الاستقرار، ومنه النموذج صالح للدراسة.

خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة العلمية في جانبها النظري إلى تحليل واقع تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، وتحليل وتشخيص بعض التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر خلال هذه الفترة، كما تطرقنا هذا الجانب إلى تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة، بينما في الجانب التطبيقي تطرقنا إلى تقدير العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الفلاحي والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2023 وذلك باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR(1).

ولقد بينت نتائج هذه الدراسة العلمية ضعف مكانة الاستثمارات الفلاحية ضمن الخطة التنموية الاستثمارية للبلاد من جهة وضعف تطور الاستثمار الفلاحي خلال الفترة السابقة من جهة أخرى، كما بينت الدراسة أيضا ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2023 رغم ارتفاع نسبة هذه المساهمة في بعض الفترات.

وفي ذات السياق لقد بينت الدراسة التطبيقية من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة ونذكر منها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، اختبار السببية لجرنجر واختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

عدم استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، عدم جود علاقة تأثير قصيرة الأجل أي عدم وجود سببية بين متغيرة الناتج المحلي الاجمالي ومتغيرة الاستثمار الفلاحي في الاتجاهين في الأجل القصير وكذا عدم وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين هاتين المتغيرتين أيضا، كما بينت نتائج التقدير ضعف وان لم نقل انعدام اثر تطور حجم الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وهذا ما بينه اختبار فيشر F للمعنوية الكلية للنموذج من جهة قيمة معامل التحديد الضعيفة جدا $R^2 = 0.033417$ من جهة أخرى. وانطلاقا مما سبق وفي خضم هذه النتائج يمكن قبول الفرضية الأولى الدالة على عدم وجود اثر لتطور حجم الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، وقبول الفرضية الثانية أيضا الدالة على عدم وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المراجع:

- 1- الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تركيا، 2016.
- 2- سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.
- 3- بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2022.
- 4- العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1995-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.
- 5- مسلم حسين، وآخرون، تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل تحديات العولمة - حالة ولاية تلمسان، Les N°08 Décembre 2012، Cahier du MECAS.
- 6- موقع مصالح الوزير الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، <http://www.premier-ministre.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 2024-10-17.
- 7- وزارة الفلاحة الجزائرية، على الموقع: <https://madr.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2024-10-10.
- 8- منظمة الفساد الدولية، على الموقع: www.Transparency.org، تاريخ الاطلاع: 2025-02-10.
- 9- Mengoub Fatima Ezzohra, **Investissement agricole en Afrique: un niveau faible... de nombreuses opportunités**, OCP Policy Center , Janvier 2018.
- 10- **Cadre d'action pour l'investissement**, OCDE, Édition 2015, 2015.
- 11- Saifull syed and Masahiro Miyazako, **promouvoir l'investissement dans l'agriculture**, FAO, mars 2013

الملاحق:

الملحق رقم 1-

السنة	الاعتمادات المالية الاستثمارية IA الفلاحية	LN IA	الناتج المحلي الاجمالي ج PIB	LN PIB	معدل النمو الاقتصادي
2000	51 235 000 000	24,6596887	4 123 513 900 000	29,0477268	-
2001	75 136 000 000	25,0425656	4 587 607 000 000	29,1543797	-
2002	82 450 000 000	25,1354579	4 901 720 000 000	29,2206073	5,4
2003	94 210 000 000	25,2687922	5 687 159 000 000	29,3692319	6,5
2004	85 115 000 000	25,1672691	6 623 355 000 000	29,5216232	4,5
2005	132 510 000 000	25,609924	7 843 981 000 000	29,6907676	5,4
2006	278 033 900 000	26,3510089	8 941 655 000 000	29,8217418	2,9
2007	237 156 000 000	26,191984	9 872 971 000 000	29,9208219	3,1
2008	336 480 020 000	26,5418046	11 649 694 000 000	30,086301	2,5
2009	359 400 000 000	26,6077018	10 920 163 000 000	30,021632	1,2
2010	336 176 000 000	26,5409007	13 224 716 000 000	30,2131086	4,8
2011	394 550 200 000	26,7010122	15 924 670 000 000	30,3988906	3
2012	301 257 000 000	26,4312296	17 611 810 000 000	30,4995908	2,4
2013	129 613 000 000	25,5878189	18 231 035 000 000	30,5341465	2,6
2014	203 520 500 000	26,0390326	19 253 765 000 000	30,5887277	4,1
2015	314 551 200 000	26,4744127	18 879 025 000 000	30,5690726	3,2
2016	271 432 500 000	26,3269793	19 783 349 000 000	30,6158617	3,9
2017	151 655 000 000	25,744874	21 071 656 000 000	30,6789499	1,5
2018	211 296 537 000	26,0765284	22 683 845 000 000	30,7526741	1,4
2019	235 599 403 000	26,1853988	23 090 099 000 000	30,770425	0,9
2020	209 534 228 000	26,0681529	20 902 124 000 000	30,6708719	-5
2021	229 372 239 000	26,158612	25 157 827 000 000	30,8561902	3,8
2022	253 446 227 000	26,2584175	32 028 423 000 000	31,0976448	3,6
2023	799 722 092 000	27,4075301	33 638 264 000 000	31,1466853	4,1

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- قوانين المالية السنوية والتكميلية الجزائرية: 2000...2023.
- بيانات بنك الجزائر، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>. تاريخ الاطلاع: 2024-10-12.